

Distr.: General
11 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة التاسعة والعشرون

فيينا، ١٨-٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٠

البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

تقرير معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

مذكرة من الأمين العام

١- أُعدَّ هذا التقرير، الصادر عن مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي أو المعهد)، عملاً بقرار اتخذه المجلس في جلسته المعقودة يوم ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بأن يقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتضمن التقرير معلومات عن عمل المعهد وما حققه من نتائج، وفقاً لنظامه الأساسي (مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩).

٢- ويتضمن التقرير أيضاً معلومات موضوعية عن تنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. وقد وافق مجلس الأمناء على الإطار، الذي يتضمن ست أولويات استراتيجية والأدوات والنهج التي يستخدمها المعهد للاضطلاع بأنشطته. ويُطلب إلى اللجنة أن ترحب بتنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي، وأن تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع المعهد بشأن مختلف الأنشطة وتقديم التبرعات لها، دعماً لتنفيذ هذا الإطار.

* E/CN.15/2020/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

080420 080420 V.20-01778 (A)



النتائج التي حققها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس الأمناء

أولاً - مقدمة

- ١ - أنشئ معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (المعهد الأقليمي أو المعهد) عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨٦ باء (د-٣٩)، الصادر في عام ١٩٦٥. والمعهد مؤسسة مستقلة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويتولى إدارته مجلس أمنائه الذي يقدم التوجيه الاستراتيجي ويسهم في تحديد الأولويات. ويقدم مجلس الأمناء تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.
- ٢ - ويحمل المعهد الأقليمي رسالة النهوض بالعدالة وسيادة القانون دعماً للسلم والتنمية المستدامة، وذلك ضمن النطاق العريض لولايته بشأن وضع وتنفيذ سياسات عامة أفضل في ميدان منع الجريمة ومكافحتها.
- ٣ - ويعمل المعهد الأقليمي في مجالات متخصصة ومختارة ضمن ميادين منع الجريمة والعدالة والحوكمة الأمنية، ومخاطر منجزات التقدم التكنولوجي ومنافعها. ويوفر المعهد أساساً حيويًا لسياسة الأمم المتحدة وعملياتها من خلال برامج المتطورة والمتخصصة في مجال التدريب وبناء القدرات. وهو يشكل نافذة لترويج أفكار مبتكرة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.
- ٤ - وفي عام ٢٠١٩، واصل المعهد الأقليمي نشر مجموعة واسعة من الأدوات من خلال الشراكات وتقديم المساعدة التقنية إلى العديد من الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي، مع تكييف النهج الذي يتبعه مع الديناميات الخاصة ببلدان ومناطق وسياقات محلية معينة.
- ٥ - ويقدم هذا التقرير الصادر عن مجلس الأمناء موجزاً للأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقليمي في عام ٢٠١٩، اتساقاً مع إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢.

ألف - الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢

- ٦ - من خلال ما اضطلع به المعهد الأقليمي من أبحاث وتقييمات للاحتياجات وتحليلات للاتجاهات المتغيرة، وكذلك التعليقات الواردة من الشركاء والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وصناع السياسات والممارسين، حدّد المعهد في إطاره البرنامجي الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ التهديدات والتحديات التالية:

- (أ) التشدد والتطرف العنيف: الافتقار إلى تدابير تصدّ محددة السياق، وضعف نظم العدالة الجنائية، والثغرات التي تشوب التعاون على الصعيدين الوطني وعبر الوطني؛
- (ب) نشاط شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الأسواق المشروعة وغير المشروعة: الاقتصادات الموازية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والصلات المحتملة مع الشبكات الإرهابية؛

- (ج) ضعف الحوكمة الأمنية وسيادة القانون والافتقار إلى المساءلة المؤسسية في المناطق الخارجة من نزاعات؛
- (د) تحقيق الأمن باستخدام التكنولوجيا المتطورة: بما يشمل التهديدات والحلول العالمية؛
- (هـ) التهديدات التي تتعرض لها الأماكن المزدحمة والأهداف غير الحصينة؛
- (و) العرصة للاستغلال الجنائي، وأوجه اللامساواة بين الجنسين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الفئات السكانية الضعيفة؛
- (ز) الاتجاهات المستجدة في مجال الجرائم التي تؤثر في البيئة: استخراج الموارد البيئية بطريقة غير قانونية واستخدامها والتجارة فيها والاتجار بالمواد الخطرة.
- ٧- ويتضمن الإطار الأولويات الاستراتيجية الست التالية:
- (أ) منع التطرف العنيف ومكافحته؛
- (ب) التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة؛
- (ج) تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع؛
- (د) تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار؛
- (هـ) التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية؛
- (و) درء الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها.
- ٨- وقد صيغت تدابير التصدي لمسائل العدالة الجنائية والأمن والحوكمة التي أبرزها الإطار بعناية بغية دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإسهام فيه. ويهدف المعهد الأقليمي إلى المساعدة على تحقيق هذه الأهداف عن طريق مساعدة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بأدواته وخبرته في مجال البحث، وتقديم التدريب، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية، ودعم السياسات. وتتناغم أولويات المعهد بصورة خاصة مع الهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهيمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، ولكنها ترتبط أيضا بعدة أهداف أخرى (من ٢ إلى ٦ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٤ و ١٥).

باء- الأدوات والنهج

- ٩- في عام ٢٠١٩، واصل المعهد الأقليمي وضع تدابير جديدة ومبتكرة في مجال العدالة الجنائية ووضع السياسات واختبار تلك التدابير والترويج لها في محاولة لبناء قدرات الدول الأعضاء على منع الجريمة ومكافحتها. وبغية تحقيق هذا الهدف والتصدي لطائفة متغيرة من التهديدات التقليدية والمستجدة، اعتمد المعهد نهجا كليا ومتعدد القطاعات يشتمل على إجراء أبحاث تطبيقية وعملية المنحى، وتبادل المعارف وتعميمها، وتقديم التدريب، وإقامة شراكات قوية، ودعم السياسات.

١٠ - وعزز المعهد الأقليمي الأبحاث بغية توسيع نطاق المعارف المتاحة بشأن المشكلات القائمة وفهمها، وتصميم تدخلات مناسبة. واشتملت الإنجازات المحددة التي تحققت في عام ٢٠١٩ على نشر وإصدار ما يلي:

(أ) الوثيقة المعنونة *Preliminary Findings: Evaluation of a Pilot Project on Countering Violent Extremism in the Regions of Maghreb and Sahel* (التائج الأولية: تقييم مشروع تجريبي بشأن التصدي للتطرف العنيف في منطقتي المغرب والساحل)؛

(ب) الوثيقة المعنونة *Policy Toolkit on The Hague Good Practices on the Nexus between Transnational Organized Crime and Terrorism* (مجموعة أدوات السياسات المتعلقة بممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب)؛

(ج) الوثيقة المعنونة *Tourism security in Mexico, Central America and the Caribbean, 2016-2019: key findings and recommendations* (الأمن السياحي في المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠١٦-٢٠١٩: النتائج والتوصيات الرئيسية)؛

(د) تقارير عن تحليل مخاطر الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي، وتقييم للاحتياجات في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية؛

(هـ) دراسات حالات عن المسائل ذات الصلة بمكافحة التزيف وانتهاك حقوق الملكية الفكرية؛

(و) الوثيقة المعنونة *Artificial intelligence and robotics for law enforcement* (الذكاء الاصطناعي والروبوتيات لأغراض إنفاذ القانون)؛

(ز) دليل المحلل المالي الجنائي بشأن استرداد الموجودات؛

(ح) دراسة بشأن التصور السائد عن تأثير الذكاء الاصطناعي والروبوتيات على الاستقرار الاجتماعي والجريمة؛

(ط) تقارير قائمة على سيناريوهات المخاطر بشأن أمن سلاسل الإمداد وتهديدات الإرهاب المتصل بأسلحة الدمار الشامل.

١١ - وتوخت المبادرات البحثية توفير معلومات مقارنة عن خيارات سياساتية مختلفة ومدى نجاحها الفعلي أو المحتمل، ومن ثم دعم عملية وضع البرامج والإسهام فيها وتنفيذها بفعالية. ودعمت الأبحاث التي اضطلع بها المعهد الأقليمي صوغ استراتيجيات سياساتية اجتماعية وجنائية محدّدة الأهداف، وذلك من خلال استكشاف الكيفية التي تعرقل بها الجريمة والعنف مسار التنمية وتقديم تحليلات مصممة خصيصا للدول الأعضاء. ومن خلال جمع البيانات النوعية والكمية ونشرها وتحليل اتجاهات الجريمة، ساعد المعهد على التوعية بالاحتياجات والثغرات في نظم العدالة الجنائية وأطر السياسات ذات الصلة.

١٢ - وساهمت أنشطة التدريب والتعلم التي يضطلع بها المعهد الأقليمي مساهمة نشطة في نقل وتعميم ما اكتسبه من خبرة داخلية من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج في إطار أولوياته الاستراتيجية الست. وبلاستناد إلى ما يتمتع به المعهد من قدرة داخلية متطورة على تصميم أنشطة التعلم وتنفيذها وإدارتها وتقييمها، جنباً إلى جنب مع الشبكة الواسعة والمتاحة من الخبراء والشراكات التي يعكف المعهد على تدعيمها وتوحيدها باستمرار، تمكن مدربي المعهد من تنظيم عدد من الأنشطة التدريبية.

١٣ - وفي إطار مشاريع وبرامج التعاون التقني التي ينفذها المعهد الأقليمي متابعة لأولوياته الاستراتيجية، نُظِّم تدريب مهني لتنمية قدرات موظفي السلطات القضائية والتشريعية وإنفاذ القانون والسجون، والاختصاصيين النفسيين، والمرشدين الاجتماعيين، والإعلاميين. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّم تدريب مهني مصمم خصيصاً بناء على طلب الدول الأعضاء، اعتمدت فيه أساليب تدريب حديثة وفعالة.

١٤ - وبالإضافة إلى التدريب المهني، واصل المعهد الأقليمي تصميم وتنفيذ برامج لمنح درجة الماجستير ودورات تعليمية قصيرة خاصة بالدراسات الجامعية العليا تمحورت حول ولاية المعهد وتركيزه على مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية والأمن والقانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان.

١٥ - وفي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، نُظِّمَت الدورة الثانية عشرة لمنح درجة الماجستير في مجالي الجريمة عبر الوطنية والعدالة بالتعاون مع جامعة السلام لفائدة مجموعة مكونة من ٤٦ طالباً من ٤٤ بلداً، يرغبون في التخصص في مجالات القانون الجنائي الوطني والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والجريمة عبر الوطنية.

١٦ - وفي عام ٢٠١٩، نُظِّمَت دورات قصيرة لفائدة مهنيين شباب وطلاب دراسات عليا بالتعاون مع جامعات ومنظمات دولية مقرها في روما بهدف نشر المعارف المتاحة لدى المعهد الأقليمي بشأن الهجرة والجرائم البيئية والأمن الغذائي.

١٧ - وضمت مجموعة خبراء التدريب خبراء المعهد الأقليمي الداخليين المتخصصين، وكذلك أكاديميين وممارسين وكبار موظفي الأمم المتحدة المعنيين، وهو ما كفل بلورة أفكار ومنظورات متنوعة. وفي كل عام، يتولى موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) تدريس عدد من المواضيع المتصلة بالجريمة المنظمة وعبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالبشر والجرائم البيئية وسيادة القانون. وواصل المعهد الأقليمي تعاونه مع مبادرة التعليم من أجل العدالة التي ينفذها المكتب، وذلك بالمشاركة في المناسبة الجانبية المتعلقة بالتعليم العالي المعنونة "تمكين الطلاب والأكاديميين من أن يصبحوا عوامل فاعلة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، التي عُقدت أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة، في أيار/مايو ٢٠١٩، وحلقة العمل التي عُقدت في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المزمع عقده في عام ٢٠٢٠.

١٨- وواصل المعهد الأقليمي تقديم المشورة والتوجيه العمليين الميدانيين في طائفة من المجالات المواضيعية العالية التخصص ذات الصلة بالجريمة والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المعهد مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة في عملية تصميم برامج متوسطة وطويلة الأجل وتخطيطها وتنفيذها. كما قدم المشورة إلى نظرائه بشأن المسائل المتعلقة بالجريمة والعدالة على الصعيدين السياساتي والتنفيذي معا، بغية تمكينهم من التصدي على نحو أكثر فعالية لتحديات محددة.

١٩- وأدى المعهد الأقليمي، بصفته منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات الحكومة المحلية ومؤسسات الأبحاث والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص والمجتمع المدني، دورا حاسما في تنظيم وتنسيق الجهود الرامية إلى إيجاد أفكار ونهج مبتكرة. وفي عام ٢٠١٩، وسع المعهد الأقليمي مرة أخرى نطاق شراكاته وجهوده في مجال التشبيك من أجل الاضطلاع بولايته بنجاح ودعم المهمة الشاملة للأمم المتحدة، إذ عمل على نحو وثيق مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية تشمل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية، وكذلك مجموعة من الخبراء المتخصصين. ومن خلال تنظيم أنشطة تشاركية، جمع المعهد بين صناعات السياسات والممارسين والأكاديميين لضمان أن تتبع الجهود البرنامجية نهجا كليا.

٢٠- وبفضل ما يتمتع به المعهد الأقليمي من موقع فريد باعتباره منتدى عالميا، تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة العديدة المنبثقة عن برامج وأنشطته مع المجتمع الدولي. وقد استخدم المعهد أساليب شتى للنهوض بالتعلم وإذكاء الوعي في مجال الجريمة والعدالة، مثل عقد واستضافة مؤتمرات دولية وحلقات عمل ودورات متخصصة للممارسين، والبرنامج السنوي لمنح درجة ماجستير القانون في الجريمة عبر الوطنية والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المعهد دعما مباشرا لتنمية قدرات الجهات الوطنية المعنية في هذا المجال، مع العمل أيضا على تعزيز التعاون وتبادل خبراته وممارساته الدولية الجيدة مع هذه الجهات بهدف إذكاء وعيها. وقد عززت هذه الجهود بالمنشورات الدورية التي يُصدرها المعهد، بما في ذلك مجلة *Freedom from Fear* (التحرر من الخوف) والورقات السياسية والمواد المتخصصة التي أُعدت نتيجة لما اضطلع به المعهد من مشاريع بحثية وجهود تدريبية وأنشطة ميدانية.

٢١- وقد مُولت الأعمال التي اضطلع بها المعهد الأقليمي في عام ٢٠١٩ من التبرعات حصرا. وكانت الجهات المانحة الرئيسية هي الاتحاد الأوروبي وهولندا والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة وكندا واليابان والنرويج وشركة SICPA وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وشركة IQBit وجهات أخرى عديدة من شركات القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات الدولية.

٢٢- وكان لعمل المعهد الأقليمي تأثير واسع النطاق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واستفادت طائفة واسعة من الجهات المعنية من مساعدته التقنية. ونفذ برنامج عمل المعهد من خلال مقره الكائن في تورينو، إيطاليا، وشبكة موسعة من المكاتب، تشمل مكتب الاتصال في روما ومكتبي المشاريع في بروكسيل وجنيف، ومراكز التميز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي في تبليسي والجزائر العاصمة والرباط وطشقند وعمان ومانيلا ونيروبي.

ثانياً - منع التطرف العنيف ومكافحته

٢٣ - أسهم المعهد الأقليمي، بصفته أحد الموقعين على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، في تنفيذ جهود منسقة ومتسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الإرهاب ومكافحته. واضطلع المعهد بدور رئيسي في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحويل الممارسات الجيدة المستبانة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى سياسات وطنية.

٢٤ - واعتماداً على أكثر من ١٥ عاماً من الخبرة في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، ركز المعهد الأقليمي على المجالات الثلاثة التالية ذات الأولوية دعماً للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب المذكورة أعلاه والقرارات ذات الصلة، وهي: (أ) تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الجناة المتطرفين المستخدمين العنف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء؛ (ب) دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التشدد والأنشطة المتطرفة؛ (ج) العمل مع الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصاً الشباب المعرضين للمخاطر، من أجل بناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف من خلال التمكين والتماسك الاجتماعي.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل المعهد الأقليمي، طوال عام ٢٠١٩، على تعزيز فهم الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وساعد الدول الأعضاء على إدماج تدابير فعالة في استراتيجياتها الرامية إلى منع الجريمة ومكافحة الإرهاب. وشملت الجهود المبذولة في هذا الصدد مبادرات تهدف إلى تحسين السياسات الرامية إلى منع الاتجار، في جملة أمور، بالأشخاص والمخدرات والأسلحة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، لأغراض ربحية وعملية على السواء.

٢٦ - وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة، نظم المعهد الأقليمي والمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية التابع للأمم المتحدة مناسبة جانبية بعنوان "خطاب الكراهية والتطرف العنيف بوصفهما عاملين رئيسيين يؤديان إلى العنف والجرائم الفظيعة". وكان الهدف من هذه المناسبة تعزيز المعرفة بالظواهر المتزايدة الانتشار، وهي خطاب الكراهية وجرائم الكراهية والتطرف العنيف، التي تمثل تهديداً مباشراً لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن، ويمكن أن تتصاعد إلى أعمال عنف وجرائم فظيعة.

ألف - دعم المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في منع ومكافحة التشدد والأنشطة المتطرفة

٢٧ - اعترافاً بالدور الهام الذي تؤديه المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف، واصل المعهد الأقليمي دعم وتنفيذ برامج ترمي إلى منع ومكافحة التشدد وتجنيد الإرهابيين والتطرف العنيف.

٢٨ - وعكف المعهد الأقليمي على تجريب مشاريع متنوعة على مستوى القاعدة الشعبية بهدف وضع منهجية مجربة لاستبانة تدخلات واعدة على مستوى القاعدة الشعبية واختيار تلك التدخلات والمشاركة فيها ورصدها وتقييمها، مع التركيز على منطقة الساحل والمغرب العربي. وتدعم هذه المشاريع الأبحاث القائمة عن طريق توفير معلومات مستمدة من واقع التجربة عن

التدابير التي برهنت على فعاليتها في مكافحة التطرف العنيف، والأسباب التي أدت إلى نجاحها. ويهدف المعهد من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تعظيم أثر مشاريعه وأنشطته واستدامتها.

٢٩- وطوال عام ٢٠١٩، واصل المعهد الأقليمي دعمه لبلدان منطقة الساحل والمغرب العربي، وهي بوركينا فاسو وتشاد وتونس والجزائر وليبيا ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر، بغية زيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه السرديات الإرهابية والمتطرفة العنيفة ومحاولات تجنيد الإرهابيين. ويهدف الاضطلاع بهذه المهمة، مول المعهد أكثر من ٨٠ مشروعاً محلياً ورصد نواتجها بهدف تقييم أفضل طريقة لتلبية احتياجات المجتمع. واضطلع بعثات ميدانية إلى تشاد وتونس ومالي لتقييم التقدم الذي أحرزته المنظمات الشريكة في الموقع. وشملت التدخلات طائفة واسعة من المجموعات المستهدفة تتألف من الشباب والنساء والزعماء الدينيين والمزارعين والصحفيين والسلطات المحلية، وتناولت مجموعة متنوعة وكبيرة من المواضيع، مثل تعزيز حقوق الإنسان، وإدارة النزاعات، ومشاركة المواطنين، والتسامح الديني، وحقوق المرأة، وتمكين وسائط الإعلام، والمسائل الثقافية.

٣٠- وقد أعدت الجهات المتلقية للمنح التي يقدمها المعهد الأقليمي، من أجل تنفيذ تدخلات صغيرة النطاق، مجموعة متنوعة من النواتج، بما في ذلك إعداد ورقات بحثية حول الدوافع الرئيسية للتشدد، ومواد تدريبية ومواد سمعية-بصرية، وكذلك تنظيم مناسبات هدفت إلى إذكاء الوعي بقدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف.

٣١- وبفضل الدعم المقدم من المعهد الأقليمي، تمكنت الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي من تنفيذ مبادرات لبناء السلام وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التغلب على التحديات المتعلقة بالتشدد. وشمل هذا الدعم إدماج دليل قائم على المشاريع بشأن المواطنة الفاعلة في المناهج الدراسية المطبقة في المدارس الابتدائية، وتزويد معلمي المدارس القرآنية بدليل عن المبادئ الإسلامية التي تعزز قيم السلم ونبذ العنف والقيم المدنية، وإشراك الأئمة في المناقشات بشأن الأحكام الدستورية وحقوق المرأة.

٣٢- وتبين أبحاث المعهد الأقليمي المستمدة من دعمه للمجتمعات المحلية أن الآليات الناجحة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ينبغي أن تكون مستقبلية المنحى. وتحتاج هذه الآليات إلى إدماج تحليل شامل للنزاع والجهات المعنية ذات الصلة بغية تجنب تعميق المظالم وأوجه الإجحاف القائمة. ويلزم الاضطلاع بتحليل للسياق لضمان أن يراعي التدخل قيم المجتمعات المحلية وممارساتها، وأن يتفهم البيئة التي تعمل فيها المجتمعات المحلية.

٣٣- ويتسم إيجاد بيئة يمكن فيها للمجتمعات المحلية نفسها أن تناقش المستقبل الذي تريد أن تكون جزءاً منه وأن تتفق عليه بأهمية حاسمة. وتقتصر الاستنتاجات الأولية المتعلقة بنوع التدخلات التي يُحتمل أن تكون الأكثر فعالية في تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود، التركيز على تحليل أوجه القصور الهيكلية والمتصورة، والمناطق الجغرافية التي ستُنفذ فيها التدخلات، والنهج المتبع (الذي يتعين أن يكون تشاركياً، مع إشارات واضحة إلى الخصوصيات الثقافية والاستثمار في الوقت وفي التفكير النقدي)، والمنظمة المنفذة للتدخل (التي ينبغي أن تحظى بثقة المجتمع المحلي، وأن يكون لديها التزام قوي ورأس مال اجتماعي كبير).

٣٤- وواصل المعهد الأقليمي تحديث مستودع بياناته بإضافة مواد جديدة ذات صلة بلغات مختلفة تشمل جميع النواتج التي حققتها الجهات المتلقية للمنح. وقد أتاح ذلك للجهات المتلقية للمنح والجهات المعنية الرئيسية أن تكون على اتصال بعضها ببعض وأن تتبادل وثائقها وموادها وخبراتها.

باء- العمل مع الفئات السكانية الضعيفة، وخصوصا الشباب المعرضين للمخاطر، في سبيل تعزيز منع ومكافحة التطرف العنيف عن طريق التمكين وبناء القدرة على الصمود

٣٥- في سياق التركيز على مالي، استخدم المعهد الأقليمي العديد من الأدوات، بما في ذلك الأبحاث وحلقات العمل التدريبية وخطط التوجيه، لمكافحة سرديات الإرهابيين وتعزيز قدرة المجموعات الضعيفة على الصمود أمام الخطاب العنيف والمتطرف. ونُفذت الأنشطة بالتعاون مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، ومقره لاهاي، وبمشاركة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وشركاء محليين، وخصوصا من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

٣٦- وأعدت خطة عمل لفائدة القادة الشباب بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية المحلية ومجموعة مختارة من الشباب من مالي. وتشمل خطة العمل مجموعة من الأنشطة المصممة لفائدة الشباب، تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود ومنع التطرف ومكافحته في مالي عن طريق تحسين معرفة القادة الشباب بوسائل الإعلام والتفكير النقدي لديهم، لكي يتمكنوا من استبانة الدعاية المحرّضة على العنف ومقاومة خطاب التطرف والكرهية.

٣٧- وأنشئ برنامج لتوجيه الشباب بهدف تعزيز قدرات متلقي التوجيه على المشاركة في أنشطة تعزيز السلام والمشاركة المجتمعية، وذلك عن طريق إقامة علاقات تربطهم بأفراد يحظون باحترام كبير من المجتمعات الوطنية والدولية في مالي، ويعملون بصفتهم موجهين شخصيين ومحترفين.

٣٨- ونوقش الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب بوصفهم قوة دافعة للتغيير في إطار المناسبة الجانبية المعنونة "مشاركة الشباب والصمود أمام التطرف العنيف في منطقة الساحل" التي نظمتها المعهد الأقليمي والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب والمركز العالمي للتعاون الأمني، بالتعاون مع وزارة خارجية الدانمرك والبعثة الدائمة للسنغال لدى الأمم المتحدة، على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

٣٩- وبدأ المعهد أيضا بحثا عن أثر الإرهاب على الشباب في مالي عن طريق جمع البيانات النوعية والكمية وتحديد استراتيجية للرصد والتقييم بهدف الاضطلاع بتقدير لفعالية إجراءاته.

٤٠- وروج المعهد الأقليمي أيضا لاستحداث تدابير بديلة وتحويلية للشباب بهدف منع المنظمات المتطرفة أو الإجرامية من تجنيدهم، مع التركيز على إندونيسيا والفلبين. وكخطوة أولى نحو وضع خطط العمل، مكنت الأبحاث التي قدمها المعهد للجهات المعنية وصناع القرار على الصعيد المحلي من تعزيز معرفتهم بالاحتياجات والثغرات في نظامي عدالة الأحداث والعقوبات، بغية المساعدة على منع المنظمات الإرهابية والإجرامية من تجنيد الشباب والسجناء في المستقبل.

جيم- تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين والمقاتلين الإرهابيين الأجناب العائدين وإعادة إدماجهم، داخل السجون وخارجها على السواء

٤١- واصل المعهد الأقليمي، في عام ٢٠١٩، تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بشأن تحويل الممارسات الجيدة العامة الطابع الواردة في مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين العنيفين الصادرة في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب إلى سياسات وطنية. وأقيم تعاون مع بعض الدول الأعضاء (هي إندونيسيا والفلبين ومالي) لوضع وتنفيذ برامج مصممة خصيصاً لإعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين والسجناء الشديدي الخطورة في بيئات السجون وإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي هذا الإطار، قدم الدعم من أجل سد الثغرات القائمة بين الرعاية في السجون والرعاية المجتمعية، وتعزيز شبكات التعاون وتبادل المعلومات وتعزيز قدراتها على إعادة التأهيل. وسعى المعهد أيضاً إلى إذكاء وعي المجتمعات المحلية بأهمية هذه البرامج، والترويج لأهمية السلم وإعادة الإدماج في المجتمع.

٤٢- وعلى وجه الخصوص، أفضى العمل المضطلع به في بيئات السجون في مالي، بمشاركة إدارة السجون الوطنية، إلى وضع أداة لتقييم المخاطر واستحداث عملية للتصنيف وتقييم المخاطر فيما يتعلق بالسجناء من الجناة المتطرفين العنيفين.

دال- معالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٤٣- بغية مواصلة تعزيز الجهود الجارية لمعالجة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وضع المعهد الأقليمي مجموعة أدوات سياسات تهدف إلى تحويل ما ورد في الوثيقة المعنونة *The Hague Good Practices on the Nexus between Transnational Organized Crime and Terrorism* (ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب) إلى إجراءات عملية. وتزود مجموعة الأدوات الممارسين وصناع السياسات والخبراء الحكوميين على الصعيد الوطني بأداة عملية لاستخدام الممارسات الجيدة وتنفيذها في مناطق مختلفة، بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء المعنية على تحسين فهم تلك الصلة ومعالجتها. ويمكن ذلك الدول الأعضاء من العمل على تطوير أوجه التآزر القائمة بين الوكالات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص وتدعيمها من أجل التصدي لهذه الصلة وما يرتبط بها من جرائم.

٤٤- وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة، نظم المعهد الأقليمي مناسبة جانبية بعنوان "مبادرات وأدوات بناء القدرات لمعالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب". وعُقدت هذه المناسبة تحت رعاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة هولندا.

٤٥- وعقب وضع مجموعة أدوات السياسات، أطلق المعهد الأقليمي أول تدريب تجريبي على مجموعة الأدوات، مع التركيز على ممارسات جيدة مختارة، تم خلاله استخلاص عدد من الدروس والتحقق من أفضل الممارسات لهيكلية التدريبات المقبلة وتنظيمها على نحو يفيد الممارسين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ثالثاً - التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة جميع أشكال الاتجار والتدفقات المالية غير المشروعة

٤٦- واصل المعهد الأقليمي مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها على الكشف عن جميع أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة والمنتجات المزيفة، وقدرتها على التحقيق فيها وملاحقة الضالعين فيها قضائياً.

٤٧- وقد تمخضت المبادرات المضطلع بها في هذا المجال عن تعزيز ونشر معارف متقدمة عن تطور استراتيجيات الجريمة المنظمة، والصلات القائمة بين أشكال مختلفة من الاتجار غير المشروع والتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية منها. وحدد المعهد الأقليمي أيضاً الطابع المتزايد الترابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب (الصلة) واستخدام المجرمين والإرهابيين الاتجار غير المشروع لتمويل أنشطتهم غير القانونية وتسييرها. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المبادرات البحثية التي اضطلع بها المعهد في تحديد العوامل الرئيسية وراء المعاملات غير المشروعة، وزودت الأجهزة الحكومية بأحدث الخبرات التقنية بشأن سبل تحسين منع الأنشطة الإجرامية المنظمة ومكافحتها والتنبؤ بها، وسبل تحسين تتبع الموجودات المرتبطة بأفعال الفساد الكبيرة والأنشطة غير القانونية الأخرى وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها.

ألف - النهوض بقدرة الدول الأعضاء على تحسين تتبع الموجودات المرتبطة بأفعال الفساد الكبيرة وتجميدها وضبطها ومصادرتها واستردادها

٤٨- خلال عام ٢٠١٩، واصل المعهد الأقليمي مساعدة تونس وليبيا ومصر في إنشاء آليات جديدة لزيادة فعالية تتبع الموجودات المتحصل عليها بطريقة غير مشروعة واستردادها.

٤٩- وشملت المساعدة المقدمة لتنظيم بعثات الأقران، وتقديم التدريب على برامج حاسوبية متخصصة، وإسداء المشورة التقنية من الخبراء بشأن صياغة القوانين، وأفضل الممارسات في مجال استرداد الموجودات المسروقة. وساعدت المشورة التقنية التي قدمها المعهد الأقليمي حكومة ليبيا على إنشاء أول مكتب مخصص لاسترداد الموجودات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من اندلاع النزاع مرة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٩، ويسرت إدماج ليبيا في شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. وقد أتاح ذلك للبلد أن ينسق على نحو أفضل مع الولايات القضائية الأجنبية من أجل ضبط كمية أكبر من الموجودات المسروقة. وأسدى المعهد أيضاً المشورة إلى تونس بشأن صوغ قانون جديد للمصادرة المدنية، بهدف تحسين استرداد الموجودات.

٥٠- وبالإضافة إلى ذلك، وضع المعهد الأقليمي دليلاً للمحللين الماليين الجنائيين بشأن استرداد الموجودات، متاحاً بلغات متعددة للسلطات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يسمح لهذه السلطات بتطبيق منهجية منتظمة لتتبع الموجودات المرتبطة بالفساد والأنشطة الإجرامية الأخرى وتجميدها وضبطها ومصادرتها، وفي نهاية المطاف استردادها.

باء- تعزيز السياسات والآليات الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار غير القانوني والجريمة المنظمة

٥١- واصل المعهد الأقليمي، بالتعاون مع مكتب شؤون الملكية الفكرية التابع للاتحاد الأوروبي، إجراء تحليلات متعمقة لدراسات حالات بشأن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وتوخى ذلك البحث تعزيز المعرفة وتطوير مهارات الجهات القانونية الرئيسية في مجال مكافحة جرائم الملكية الفكرية. وجمعت خمس دراسات حالات وقُدمت إلى السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون ذات الصلة بغية إذكاء وعيها بأساليب التحقيق المتكررة أو استراتيجيات الملاحقة القضائية الرامية إلى مكافحة هذه الانتهاكات.

٥٢- ويمكن للمدعين العامين وقضاة التحقيق تطبيق دراسات الحالات باعتبارها مصدراً لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من حالات مماثلة في بلدان أخرى، بهدف تعزيز الإجراءات والنتائج القضائية.

٥٣- وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة، نظمت جنوب أفريقيا، بالتعاون مع بيرو، مناسبة جانبية تحت عنوان "تعزيز أمن سلسلة توريد المعادن الثمينة من الجماعات الإجرامية المنظمة".

٥٤- واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المعقودة في عام ٢٠١٩ القرار ٢٣/٢٠١٩ المعنون "مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالاتجار غير القانوني بالمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني، ولا سيما بتعزيز أمن سلسلة توريد المعادن الثمينة".

٥٥- وقد أعرب المجلس في ذلك القرار عن القلق إزاء تزايد ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية في الاتجار غير المشروع، وأحاط علماً بالجهود التي يبذلها كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمعهد الأقليمي، في وضع تقارير تشدد بوجه خاص على خطورة أنشطة الاتجار غير المشروع بالفلزات والمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني، باعتبارها من التهديدات المتنامية ومصادر أرباح متزايدة لهذه الجماعات.

٥٦- وأحاط المجلس علماً بالنتائج التي توصل إليها المعهد الأقليمي، وذكر بالولايات المنوطة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الأقليمي بشأن توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء بغية تعزيز قدراتها في مجال منع الاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة ومكافحته. ودعا الدول الأعضاء إلى أن تنظر في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المعادن الثمينة التي أعدها المعهد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والواردة في تقرير المعهد المعنون "تعزيز أمن وسلامة سلسلة توريد المعادن الثمينة". كما دعا الدول الأعضاء إلى العمل، بالتعاون مع المعهد والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، إلى استبانة حلول تستخدم التكنولوجيا المستجدة ويمكن أن تساهم على نحو محدد في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة، بما يشمل جوانب التكنولوجيا التي تعزز سلامة سلسلة توريد المعادن الثمينة، والترويج للاستفادة من تلك الحلول.

٥٧- وفي عام ٢٠١٩، نظم المعهد الأقليمي ووكالة الفضاء الأوروبية حلقة عمل لعرض فوائد الفضاء في قطاع التعدين ومناقشة استخدام تكنولوجيا السواتل في تحسين العمليات على طول سلسلة الإمداد في قطاع التعدين، وفي الوقت نفسه، تمكين المجتمعات المحلية والحد من التدهور البيئي.

رابعاً- تعزيز سيادة القانون في البلدان الخارجة من نزاع

٥٨- سعى المعهد الأقليمي في عام ٢٠١٩ إلى تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام وتوطيد العمليات الديمقراطية عن طريق تعزيز المساءلة في المؤسسات وتوطيد سيادة القانون وبناء مؤسسات قضائية قوية في البلدان الخارجة من نزاع.

٥٩- وتحقيقاً لهذه الغاية، عمل المعهد الأقليمي على توعية الجهات الوطنية المعنية بالاحتياجات والثغرات في سياساتها وممارساتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، في محاولة لسد الثغرة بين المعايير الدولية والبرامج الوطنية المتعلقة بعدالة الأحداث.

٦٠- وقد أسهم الدعم المقدم من المعهد الأقليمي إلى الدول الأعضاء في مجال تتبع واسترداد الموجودات المرتبطة بالفساد والأشكال الأخرى من الجريمة الخطيرة، في تعزيز سيادة القانون وثقة الجمهور، وشكل نموذجاً للبلدان الخارجة من نزاع التي تنظر في اتخاذ إجراءات لاسترداد موجودات مسروقة. وقدم المعهد المشورة التقنية في إرساء أطر قانونية وممارسات عملية مناسبة بغية مساعدة البلدان على حل القضايا القائمة بالقدر الممكن من السرعة والشفافية والفعالية، بما يكفل توجيه الموجودات المستردة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية القصوى. كما تعزز هذه الممارسات، التي تثبت سيادة حكم القانون، استعداد الولايات القضائية الأجنبية لإعادة الموجودات المضبوطة والمصادرة إلى البلدان التي مزقتها الحروب أو البلدان المتضررة من تفشي الفساد.

ألف- تحسين قدرة البلدان الخارجة من نزاع على تعزيز مؤسساتها المعنية بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون والرقابة

٦١- اضطلع المعهد الأقليمي بعدة مبادرات للمساعدة على تعزيز مؤسسات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون والرقابة في البلدان الخارجة من نزاع. وانطوى ذلك في المقام الأول على تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من نزاع على استرداد الموجودات المسروقة وتوفير التدريب اللازم لإعادة تأهيل المجرمين والمتطرفين المستخدمين العنف.

باء- تحسين المعارف في نظم العدالة الجنائية في البلدان الخارجة من نزاع بشأن عوامل الخطر والصلات المشتركة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب

٦٢- نشر المعهد في عام ٢٠١٩، الوثيقة المعنونة *Policy Toolkit on The Hague Good Practices on the Nexus between Transnational Organized Crime and Terrorism* (مجموعة أدوات السياسات المتعلقة بممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب)، بالشراكة مع هولندا وتحت مظلة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وتستخدم مجموعة الأدوات كدليل

للممارسين وصناع السياسات والخبراء الحكوميين (في البلدان الخارجة من نزاع ونظيرتها التي تنعم بالسلام على السواء) بشأن أفضل سبل التعامل مع الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب، وتعزيز فهمهم لهذه الظاهرة الدائمة التحول، وتوفير التعاريف ونقاط المراقبة لتيسير رصدتها. ومن المتوخى أن تكون مجموعة الأدوات ذات طبيعة شاملة، وأن تقدم قائمة غير حصرية بالممارسات الجيدة، لكي يتسنى وضع السياسات والاستراتيجيات بشأن هذه الصلة على نحو أفضل.

خامساً - تحقيق الأمن من خلال أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار

٦٣- دعم المعهد الأقليمي جهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والجهات المعنية الأخرى في تعزيز فهمها لكل من المخاطر والفرص التي تنطوي عليها أحدث التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا. كما عزز المعهد الوعي بإسهام التطورات التكنولوجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ألف - زيادة قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع التهديدات الأمنية العصرية عبر أنشطة الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار

٦٤- واصل المعهد الأقليمي في عام ٢٠١٩ إذكاء الوعي بالتكنولوجيا الجديدة وكيف يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء من أجل الصالح العام، وأن يستغلها المجرمون لتوسيع نطاق أنشطتهم وتنويعها. واشتملت هذه الجهود على الاضطلاع بأنشطة تدريبية وحلقات عمل وبرامج توجيه متصلة بالتكنولوجيا بهدف دعم إنفاذ القانون وتقديم الإرشاد إلى صناع السياسات في صوغ قوانين جديدة للتصدي لتلك التهديدات الأمنية الجديدة.

٦٥- ونظم المعهد الأقليمي في ١٠ تموز/يوليه احتفالاً رسمياً بمناسبة إنشاء المركز المعني بالذكاء الاصطناعي والروبوتيات (مركز الذكاء الاصطناعي) التابع للمعهد. وقد أنشئ مركز الذكاء الاصطناعي رسمياً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من خلال توقيع اتفاق مع وزارة خارجية هولندا لاستضافة مقره في لاهاي. ومنذ ذلك الحين، عزز مركز الذكاء الاصطناعي مكانته كمركز معني بجميع جوانب الذكاء الاصطناعي والروبوتيات والمنظومة الأوسع للتكنولوجيات ذات الصلة المتعلقة بمجالات منع الجريمة وسيادة القانون والعدالة والأمن. ومن خلال إجراء الأبحاث (بما في ذلك دراسة عن استخدام سلطات إنفاذ القانون الذكاء الاصطناعي والروبوتيات) وتقديم الدعم الاستشاري لإعداد تقرير عن المبادرات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، والعديد من المقالات وحلقات عمل الخبراء والمناسبات الرفيعة المستوى والمؤتمرات، أصبح المركز أول جهة تلجأ إليها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والجهات المعنية الأخرى للتماس ما يلزم من الدعم والمشورة لمواكبة التغيرات التكنولوجية.

٦٦- وعلى وجه الخصوص، أسفرت الدراسة المذكورة أعلاه بشأن التحديات والفرص التي ينطوي عليها استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتيات لأغراض إنفاذ القانون، التي أجريت بالتعاون مع الإنترنتبول، عن إصدار تقرير مشترك. ويركز التقرير على استعانة سلطات إنفاذ

القانون بالذكاء الاصطناعي والروبوتيات، وبوجه خاص على الآثار القانونية والأخلاقية والاجتماعية المترتبة عليها، وعلى كيفية عمل التعلم الآلي في مجال الإنفاذ، مع النظر أيضا في التطورات التكنولوجية ذات الصلة وتقديم التوصيات إلى رؤساء الشرطة.

٦٧- كما أرسيت أسس متينة للتعاون مع سلطات إنفاذ القانون في إطار الاجتماع العالمي الثاني بشأن الذكاء الاصطناعي لأغراض إنفاذ القانون، الذي عقد بالاشتراك مع الإنترنت. ونتيجة لما اضطلع به المعهد من عمل في هذا المجال، ظهرت داخل الأوساط المعنية بإنفاذ القانون دعوة إلى تقديم الإرشاد والدعم في شكل مجموعة أدوات بشأن الابتكار المسؤول في مجال الذكاء الاصطناعي، من أجل مساعدة سلطات إنفاذ القانون على ضمان قانونية استخدامها الذكاء الاصطناعي وموثوقية المخرجات.

٦٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، وفي إطار مبادرة علوم البيانات التابعة لبلدية لاهاي، دعا المعهد الأقليمي المشاركين إلى خوض تحدٍ طلب فيه إليهم تحديد ما إذا كانت مقاطع الفيديو المدرجة في التحدي حقيقية أم مزيفة. وتمثل الهدف من هذا التحدي الذي نظمه المعهد في استحداث أدوات للكشف عن مقاطع الفيديو المتلاعب بها يمكن إتاحتها بهدف تقديم الدعم إلى سلطات إنفاذ القانون وأجهزة الأمن والسلطة القضائية ووسائل الإعلام وعموم الجمهور فيما يتعلق بالتحقق من صحة الصور ومقاطع الفيديو. وشارك في هذا التحدي أكثر من ١٥٠ من "القراصنة" ذوي المهارات العالية. وعلى سبيل المتابعة، نظم مركز الذكاء الاصطناعي حلقة عمل بشأن كشف مقاطع الفيديو المزيفة بهدف زيادة صقل التكنولوجيا المحددة لذلك الغرض.

٦٩- وعقد المعهد الأقليمي، بالتعاون مع معهد دبي القضائي، أول دورة تدريبية متخصصة لتعزيز المعرفة بالذكاء الاصطناعي في أوساط السلطة القضائية. وشارك في تلك الجلسة أكثر من ١٠٠ ممثل من السلطة القضائية والمهنيين القانونيين من الأردن وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وبلجيكا والجزائر ودولة فلسطين ورومانيا وفرنسا والكويت ومصر والمغرب وهولندا، وقدمت في إطارها رؤى فريدة من نوعها بشأن الآثار القانونية البعيدة المدى المترتبة على الاستعانة بالذكاء الاصطناعي، ومنها مثلا المخاطر والحقائق التي ينطوي عليها تحيز الخوارزميات والمخرجات وإسناد المسؤولية في الحالات التي يقع فيها ضرر.

٧٠- وفي عام ٢٠١٩، واصل المعهد تنسيق عمل الشبكة الدولية المعنية بالتكنولوجيا الأحيائية، وهي منصة عالمية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية، تحمل رسالة النهوض بالتعليم والتوعية بشأن التحلي بالمسؤولية في الأبحاث والابتكارات المتعلقة بعلوم الحياة. وكان التركيز الرئيسي لهذا النشاط هو استخدام المناسبات وحلقات العمل التي تنظم بهدف تعميم المعارف في عرقلة الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة من غير الدول من أجل بناء مخبرات متنقلة لصنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

٧١- وبالإضافة إلى ذلك، عمل المعهد طوال عام ٢٠١٩ على تعزيز المعرفة وإذكاء الوعي بحالات انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وسلاسل السجلات المغلقة، وأمن سلاسل التوريد، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها للتعامل مع التهديدات ذات الصلة، بما في ذلك استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب.

٧٢- وفي عام ٢٠١٩، أصدر مركز المعارف المسمى "التحسينات الأمنية المتأتمية من الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار"، التابع للمعهد الأقليمي والواقع في جنيف، تقريرين قائمين على سيناريوهات المخاطر بشأن أمن سلاسل الإمداد وتهديدات الإرهاب المتصل بأسلحة الدمار الشامل، على التوالي. وفي التقرير الأول، وضع المركز سيناريوهات للمخاطر المتعلقة بالتزيف والاختراق الإجرامي لسلاسل الإمدادات (مثل الغش في الأغذية أو صيد الأسماك غير القانوني)، في حين ركز في التقرير الثاني على إمكانية استخدام الجماعات الإرهابية أوجه التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، بأساليب منها إطلاق المواد السامة من الطائرات المسيرة أو شن الهجمات السيبرانية على المنشآت النووية باستخدام الذكاء الاصطناعي. وتضمن كل سيناريو معلومات أساسية عن الجناة المحتملين، مثل تفاصيل عن دوافعهم وقدراتهم، ووصفا لأحداث افتراضية بناء على دراسات الحالات والتطورات التكنولوجية المحتملة. واستعرض خبراء أمنيون من الحكومات والقطاع الصناعي والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية جميع السيناريوهات وتحققوا من صحتها خلال حلقتي عمل عقدتا في جنيف.

٧٣- وعقد اجتماع لفريق من الخبراء خلال مهرجان التكنولوجيا التابع لجامعة العلوم التطبيقية في تورينو، إيطاليا، لمناقشة استخدام البيانات الضخمة في مكافحة الجريمة المنظمة. واضطلع الفريق، المكون من ممثلين عن المعهد الأقليمي والمديرية الوطنية الإيطالية لمكافحة المافيا والإرهاب والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، بمناقشة استخدام السلطات الحكومية تحليلات البيانات الضخمة في مكافحة الجريمة المنظمة، وخصوصا عن طريق تحليل حالات اختراق الجريمة المنظمة للاقتصاد القانوني ورصدها.

سادساً- التصدي للتهديدات القائمة والحد من المخاطر: الحوكمة الأمنية

٧٤- في مواجهة ما يتعرض له استقرار الدول الأعضاء وشعوبها من تهديدات تثيرها المخاطر المتعددة الأبعاد والمتداخلة والعابرة للحدود، أسهم المعهد الأقليمي في التخفيف من المخاطر القائمة على الصعيد الوطني والعبارة للحدود، وهو ما ساعد في تعزيز السلامة والأمن على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، روج المعهد لوضع استراتيجيات محددة وناجعة تهدف إلى منع طائفة واسعة من التهديدات الأمنية وكشفها والتصدي لها، وقدم الدعم في هذا المجال. واستكشف المعهد، من خلال ما اضطلع به من عمل، أفكاراً مبتكرة واختبرها، وعزز الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيد العالمي.

ألف- تحسين التعاون بين الوكالات

٧٥- سعى المعهد الأقليمي في عام ٢٠١٩ إلى تعزيز التعاون بين الوكالات بهدف منع التهديدات والتخفيف منها. وفي هذا الصدد، ركز المعهد أغلب جهوده على مكافحة الاتجار بالمواد والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية.

٧٦- وفي إطار مبادرة مراكز التميز المعنية بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية، التابعة للاتحاد الأوروبي، واصلت البلدان الشريكة تحسين سياساتها وتعزيز تأهبها للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية، وقدراتها في هذا المجال.

٧٧- ونُظمت أنشطة تدريبية وحلقات عمل في الأردن والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وتونس ومولدوفا وجورجيا والعراق ولبنان، بمشاركة عدد من الجهات المعنية الأخرى من جنوب شرق آسيا، والواجهة الأطلسية الأفريقية، وجنوب شرق أوروبا وشرقها، والشرق الأوسط، وأمريكا الجنوبية. ومن خلال هذا الدعم، ساعد المعهد الأقليمي المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية على استبانة الاحتياجات والثغرات في التشريعات والاستراتيجيات الموجودة سلفاً، وشجّع على اتخاذ إجراءات مشتركة في المستقبل من أجل إعاقة الاتجار بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

٧٨- وطلبت عدة بلدان الدعم من المعهد الأقليمي من أجل تيسير عملية تقييم المخاطر، واضطلعت الفرق الوطنية المعنية بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في بنن وسيراليون وموريتانيا بتقييمات للمخاطر بمساهمة من شركاء مختلفين من مراكز التميز.

٧٩- وتلقت عشرة بلدان الدعم في وضع خطط عملها الوطنية، وهي: إثيوبيا، أفغانستان، إندونيسيا، بوركينافاسو، توغو، سيراليون، غانا، ليريا، مالي، ملاوي.

٨٠- وتولت بلدان مثل شمال مقدونيا وفيت نام زمام الإجراءات المتخذة بشأن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية باعتماد خطط عملها الوطنية الخاصة بها. ومن بين ٦١ بلداً أصبحت شريكة في مبادرة مراكز التميز، أنشأ ٤٢ بلداً منها فريقاً وطنياً مشتركاً بين الوزارات معنياً بتلك المواد يضم خبراء وممثلين عن جميع الهيئات الوطنية ذات الصلة، بهدف تنسيق الأنشطة وتحسين سياساتها الوطنية في هذا المجال. وأحرز تقدم في تحسين الوعي والمعارف والقدرات من أجل التصدي للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية بحشد الموارد على نحو فعال. وعلى وجه الخصوص، تلقى أوزبكستان ولبنان الدعم لتنظيم عملية ميدانية لاختبار وتحسين قدراتهما على التعامل مع الحوادث الكيميائية.

٨١- ودعم المعهد الأقليمي تلك الجهود، ويسرّ مشاركة بلدان أخرى لضمان تبادل الخبرات والدعم بين الأقران. وأسهمت جميع هذه الجهود في تعزيز وتنسيق الحوكمة والتأهب فيما يتصل بمواجهة مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وتجنب اتباع نهج مجزأ في التخفيف من مخاطر تلك المواد على الصعيدين الوطني والإقليمي. واستحدث نهج إقليمي مشترك لاستبانة مخاطر تلك المواد والتصدي لها.

٨٢- وعُقد ما مجموعه ١٦ اجتماع مائدة مستديرة في عام ٢٠١٩ لتنسيق الأنشطة في المناطق وتحديد الأولويات المشتركة. وفي كل منطقة، عُقد اجتماع في بلد شريك، وهذه البلدان الشريكة هي الأردن وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوزبكستان وتونس وغانا والمغرب. وعُقد اجتماع مائدة مستديرة إقليمي ثانٍ لكل منطقة في لا هولب، بلجيكا، بالاقتران مع اجتماع جهات التنسيق الوطنية الدولية. وكفل المعهد الأقليمي أن تتضمن الاستنتاجات المستخلصة من اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية رؤى جميع البلدان الشريكة، وأن تؤدي إلى تحديد الأولويات الإقليمية.

- ٨٣- وفي عام ٢٠١٩، أطلق المعهد أيضا مبادرات جديدة لتعزيز القدرات التشغيلية والقدرة على إجراء التحقيقات في مجال الاستخبارات، بهدف مكافحة الاتجار بالمواد الإشعاعية والنوية في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، وكذلك مشروعا لتحديد أولويات بناء القدرات في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في جنوب شرق آسيا.
- ٨٤- ومن أجل تحديد أولويات بناء القدرات في مجال الأمن البيولوجي في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، اضطلع المعهد الأقليمي، بالتعاون مع وكالة الصحة العمومية في كندا، بتحليل مقارنة لما نُشر من تقييمات الاحتياجات ذات الصلة.
- ٨٥- وفي عام ٢٠١٩، نظم المعهد الأقليمي ومكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة حلقة عمل في جنيف بشأن مكافحة المخدرات المتنقلة لصنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

باء- دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات تخطيط غير تطفلية ومتكاملة وشاملة في مجال السلامة والأمن

- ٨٦- واصل المعهد، طوال عام ٢٠١٩، تنظيم أنشطة تدريبية في أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة الكاريبي بهدف تعزيز المعرفة بتدابير الأمن السياحي ومساعدة الحكومات على وضع خطط شاملة للسلامة والأمن في مجال السياحة.
- ٨٧- واستفاد من هذا التدريب أكثر من ٣٠٠ مشارك من وكالات إنفاذ القانون والقضاء والسياحة وموظفي القنصليات وممثلي القطاع الخاص، وساعد على إذكاء الوعي وتعزيز المعرفة بأحدث الاتجاهات في مجال الجريمة والمسائل المتعلقة بأمن السياحة وحماية الأهداف المعرضة للخطر. وقد استفاد أحد عشر بلدا بالفعل من الدعم المقدم من المعهد الأقليمي، بما يكفل زيادة التعاون بينها وتيسيره.
- ٨٨- ونتيجة لذلك، أنشئت شبكة من الخبراء من البلدان المستفيدة بهدف تبادل أفضل الممارسات والموارد، مما يؤدي إلى زيادة القدرة على وضع سياسات لمنع الجريمة وحماية المقاصد السياحية.
- ٨٩- وعقب عمل المعهد الأقليمي وما قدمه من مساعدة، وضعت دولتان عضوان خطة وطنية لأمن السياحة واعتمداها. كما بدأت دول أعضاء أخرى في وضع خططها الأمنية المحلية والوطنية على نحو مستقل، استنادا إلى المعارف والمنهجية التي نقلها إليها المعهد.
- ٩٠- واضطلع ببحث لاستعراض النتائج والتوصيات الرئيسية المتعلقة بأمن السياحة بناء على عملية تقييم للدعم والتدريب التقني المقدمين منذ عام ٢٠١٦. وجمع هذا البحث جميع الممارسات الجيدة والاستنتاجات الرئيسية والتوصيات المستبانة بهدف استخدامها كمبادئ توجيهية من أجل وضع إطار محكم للأمن السياحي.

سابعاً- درء الجريمة عن طريق حماية الفئات الضعيفة وتمكينها

٩١- يعمل المعهد الأقاليمي على تحقيق فهم قائم على السياق للتحديات والثغرات القائمة على المستويين المؤسسي والمجتمعي من أجل التعجيل بتحديد وتمكين الأشخاص المعرضين لمخاطر الوقوع في براثن الإجرام أو الذين يُحتمل أن يقعوا ضحية للجريمة. وخلال عام ٢٠١٩، أولي اهتمام خاص لتعزيز قدرة الشباب على مواجهة التطرف العنيف وتعاطي المخدرات.

ألف- تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الرئيسية على الوصول إلى الأفراد الضعفاء والفئات السكانية الضعيفة من خلال برامج للتدخل المبكر، بهدف منع الجريمة

٩٢- في عام ٢٠١٩، نفذ المعهد الأقاليمي برامج في أفريقيا وآسيا لمنع المجرمين والإرهابيين والجماعات المتطرفة العنيفة من تجنيد الفئات الضعيفة في السجون ومرافق عدالة الأحداث.

٩٣- وفي إندونيسيا والفلبين على وجه التحديد، استبان المعهد الاحتياجات والثغرات في نظام الأحداث في محاولة لمنع العصابات الإجرامية أو المتطرفة المستخدمة العنف من تجنيد الشباب الأكثر ضعفا المشتبه في أنهم خالفوا القانون، الذين قد يكونون مودعين في مرافق احتجاز. وزود المعهد الأقاليمي، من خلال أبحاثه، الجهات المعنية الرئيسية بمعلومات مفيدة عن الأساليب البديلة والتحويلية التي يمكن استخدامها على الصعيد الوطني لمنع الشباب من التحول إلى الجريمة أو الإرهاب. وبالمثل، اضطلع المعهد بأعمال في مالي ومنطقة الساحل والمغرب العربي للمساعدة في إدماج فئة الشباب والفئات الأخرى الأكثر ضعفا في المجتمع، وفي بعض الحالات، إعادة تأهيلها، وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على مواجهة التطرف العنيف والمنظمات الإجرامية.

باء- تعزيز مبادرات منع الجريمة الموجهة نحو الفئات السكانية الضعيفة وتنفيذها، وتحسين التنسيق بين جماعات المجتمع المدني ومشاركتها في حماية هذه الفئات

٩٤- أطلق المعهد الأقاليمي في عام ٢٠١٩ مبادرة جديدة بشأن ما تحتاجه الأسر من أجل منع تعاطي المخدرات بين الأطفال والمراهقين. وتشمل المبادرة دراسة بحثية تجريبية اضطلع بها من خلال إجراء استبيانات وتشكيل أفرقة تركيز بهدف تحديد العناصر التي تعتبرها الجهات المعنية أساسية في مجال السياسات الرامية إلى دعم وتعزيز دور الأسر في الوقاية من تعاطي المخدرات والتعافي منه. وستحدد المبادرة الصعوبات التي تواجهها الخدمات والمؤسسات في إشراك الأسر ومرافقتها في عملية لإذكاء الوعي والدعم الذاتيين فيما يتصل بدورها المحتمل. ويتمثل الغرض الرئيسي من هذا الاستقصاء في جمع معلومات عن الاحتياجات والثغرات القائمة بهدف تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية إلى الأسر، وكذلك تحسين السياسات والأدوات الموجهة نحوها.

ثامناً- دعم الإطار البرنامجي الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢

٩٥- ينفذ المعهد الأقاليمي حافظة أنشطته المكثفة في المقام الأول باستخدام التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، وكذلك مساهمة سنوية مقدمة من حكومة إيطاليا، بصفتها البلد المضيف.

ولا يتلقى المعهد تمويلا من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتتمثل الغالبية العظمى من التبرعات التي يتلقاها المعهد في أموال مقدمة لأمد قصير ومخصصة الغرض ومرصودة لمشاريع معينة. وعلى الرغم من أن المعهد يعمل بنشاط على جمع الأموال، ويسعى باستمرار إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، فإن هذا التمويل هو بطبيعته متقطع وغير قابل للتنبؤ به، ما أثر على استقرار عمليات المعهد واستدامتها. وفي ظل هذه الظروف المالية، من المرجح أن يواجه تنفيذ الإطار البرنامجي الاستراتيجي الطموح للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ تنفيذًا ناجحًا وشاملاً صعوبات من دون الدعم المحوري من جانب الدول الأعضاء والجهات الأخرى وتبرعاتها.